التجارة العربية البينيّة و أثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة (2000_2013)

د. محمد الناصر حميداتو * أ. علي عبـابه **

الملخص:

التجارة البينية هي الشغل الشاغل لصانعي السياسات في معظم البلدان وذلك أساسا بسبب دورها الريادي في النمو الاقتصادي ، وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر التجارة العربية البينية على النمو الاقتصادي، و الوقوف على أبرز العقبات التي تعترض نمو و تطور التجارة العربية البينية، هذه العقبات التي حالت دون نموها بالرغم من وجود اتفاقيات تجارية عديدة ثنائية و إقليمية.

الكلمات المفتاح: التجارة الخارجية، التجارة العربية البينية، النمو الاقتصادي.

ABSTRACT:

Intra-regional trade is at the center of public decision-makers' concerns in most countries. This study aims to determine the impact of intra-Arab trade on economic growth, and to stand on the most important obstacles to growth and development of the economy. Intra-Arab trade despite the abolition of customs duties and taxes, These barriers prevented their growth.

Key Words: Foreign trade, intra-Arab trade, economic growth.

مقدمة:

لا يختلف الاقتصاديون حول الدور الهام الذي تلعبه التجارة الخارجية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، و زيادة معدلات نمو الناتج القومي في جميع دول العالم، و قد ازداد هذا الدور أهمية خاصة بعد التوجه العالمي نحو تحرير الأسواق ، وفتحها أمام السلع العالمية نتيجة للاتفاقيات التجارية العالمية و الإقليمية ، و المتتبع لتطور التجارة العربية خلال العقدين الأخيرين يجد أن تطور نمو التجارة العربية البينية تزيد عن الضعف لنمو التجارة العربية الإجمالية خلال نفس الفترة، و على الرغم من ذلك بقيت حصتها

* أستاذ محاضر – أ - جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي .
** طالب دكتوراه– جامعة الجزائر 3 .

متواضعة و لم تزد في أحسن الأحوال عن 10% من التجارة الإجمالية.

و بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدول العربية فيما بينها لتنشيط التجارة البينية من خلال عقد الاتفاقيات التجارية الإقليمية الهادفة إلى إزالة القيود الجمركية الضريبية و غير الضريبية إلا أن مشاكل و معوقات أبقت على دور متواضع للتجارة العربية البينية، وانطلاقا من سعي الدول العربية إلى تفعيل دور التجارة العربية البينية، و سعيها إلى زيادة الناتج المحلي الخام و رفع معدلات النمو الاقتصادي مثلها كباقي دول العالم جاءت هذه الدراسة للسعي إلى معالجة الإشكالية التالية:

ما هو أثر التجارة البينية على النمو الاقتصادي في الدول العربية ؟ و على الجزائر بالخصوص؟

و تنبثق أهمية هذه الدراسة كون التجارة بمفهومها الاقتصادي من العوامل الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية، فهي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، وزيادة قدرات الاقتصاد، ورفع مستوى المعيشة للأفراد، ومن هنا تأتي أهمية التجارة العربية البينية حيث تساهم في التطور الاقتصادي العربي، كما تعمل على تقوية العلاقات بين الأقطار العربية.

و مما سبق و اتساقا مع طبيعة المشكلة و الهدف من دراستنا، قسمنا خطة سير هذه الدراسة إلى أربعة محاور:

المحور الأول: واقع التجارة العربية البينية

المحور الثاني: تطور التجارة العربية البينية و النمو الاقتصادي

المحور الثالث: الإطار النظري للدراسة القياسية

المحور الرابع: الإطار التطبيقي للدراسة القياسية

أولا: واقع التجارة العربية البينة

إن الأهمية النسبية للاقتصاديات العربية تتضح من خلال المساهمة للناتج المحلي الإجمالي العربي في الناتج الإجمالي العالمي، وعند دراسة مكونات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية يتبين لنا التركيب المشوه والتباين فيما يسهم به القطاع الأولي المتمثل في الصناعات الإستخراجية والزراعية، وقطاعي الخدمات والصناعات التحويلية، و هو الأمر الذي يرفع قابلية الاقتصاديات العربية للتأثر بالصدمات الخارجية[1]، فبرغم النمو الذي عرفه حجم الصادرات العربية في الفترة 2006 إلى 2013 ، إلا أنه لم يتجاوز 8.6 % من الصادرات العالمية، وإذا ما بحثنا في سبب تلك

1 عماد اللبثي، **بعد نصف قرن التكامل الاقتصادي العربي**،دار النهضة العربية، القاهرة،2003،ص ص 87-89 .

الزيادة نجدها ترجع إلى القفزة الكبيرة التي عرفتها أسعار النفط لهذه الفترة، وكذلك رغم النمو المسجل على صعيد الواردات العربية التي انتقلت من 406.4 مليار دولار إلى 655.2 مليار دولار في الفترة الممتدة من 2006 إلى 2013، أن وزنها النسبي هي الأخرى لم يتجاوز 13.1 %**1**.

1-1- التجارة الخارجية و البينية العربية

إن المتتبع لصادرات وواردات الدول العربية، يلاحظ ارتفاع نسبة صادرات الوقود المعدني من إجمالي الصادرات السلعية، إذ وصلت نسبته إلى 73,7 % سنة 2013 في حين تمثل صادرات المصنوعات 19.8 % ، ولا تتجاوز الصادرات من المواد الكيمياوية والمصنوعات الأساسية وآلات ومعدات النقل والسلع الزراعية 20 %، كما أن ضعف قاعدة الصناعات الرأسمالية في البلاد العربية ترتب عليها ارتفاع نسبة واردات الآلات ومعدات النقل، فقد وصلت نسبتها إلى 28,6 %، كما بلغت نسبة المصنوعات الأساسية والمواد الكيمياوية على التوالي 17.6 % و 9.1 % من إجمالي الواردات العربية، إضافة إلى ذلك بلغت نسبة السلع الزراعية 20 %، وبلغت نسبة الوقود والمعادن 16.4 % من إجمالي الواردات العربية، كذلك ليس من المفاجئ أن تكون التجارة العربية البينية هي بدورها محدودة أيضا، حيث وصل معدل النمو في قيمة التجارة العربية البينية إلى 3.5 % سنة 2013 [2].

تتسم اتجاهات التجارة العربية البينية بشكل عام بتركز التبادل التجاري بين الدول العربية في دول متجاورة أو في دولة أو دولتين[3].

2-1- الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية

تبين الإحصائيات المتاحة للهيكل السلعي للتجارة العربية البينية ، أن ترتيب فئات السلع الرئيسية لم تتغير كثيرا، فسواء من جانب الصادرات أو من جانب الواردات كان تصنيف السلع على النحو التالي :

1 **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، التجارة الخارجية للدول العربية، 2011، و 2014، ص148، ص168 .

2 **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، التجارة الخارجية للدول العربية،2014، ص 151-171 .

3 **التقرير الاقتصادي الموحد**، التجارة الخارجية للدول العربية،2011، ص 156 - 157 .

الجدول رقم (01) : الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية .

البنود	الصادرات العربية البينية (%)					الواردات العربية البينية (%)				
	2009	2010	2011	2012	2013	2009	2010	2011	2012	2013
الوقود والمعادن	22.2	23.3	23.9	27.1	26.2	22.9	26.8	26.9	35.3	35.1
السلع الزراعية	22.5	21.9	21.7	18.9	20.9	23.2	20.9	20.6	15.7	16.1
مصنوعات أساسية	18.7	16.1	16.5	18.1	16.3	17.5	15.9	17.0	17.4	15.6
المواد الكيماوية	11.2	11.5	11.1	12.0	10.1	14.3	14.2	15.9	13.6	12.8
مصنوعات أخرى	5.3	8.3	8.4	7.2	6.7	6.5	7.3	4.3	3.1	5.4
الآلات ومعدات النقل	13.7	12.6	13.2	10.0	4.9	11.7	9.5	10.1	10.0	10.5
سلع غير مصنفة	6.3	6.3	5.5	6.7	6.7	3.9	5.3	4.8	4.9	4.1

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2014 ، ص 437 .

تشكل المعادن والوقود ما نسبته 26.2 % من إجمالي الصادرات العربية البينية، يليه في المرتبة الثانية السلع الزراعية بنسبة 20.9% من إجمالي الصادرات العربية البينية، ثم المصنوعات والمواد الكيماوية والآلات ومعدات النقل كما هي موضحة في الجدول أعلاه، ومن ثم تركيبة الواردات العربية البينية فقد احتلت كذلك المعادن والوقود المرتبة الأولى بنسبة 35.1 % من إجمالي الواردات العربية البينية، ثم تليها السلع الزراعية بنسبة 16.1 % ثم المصنوعات والمواد الكيماوية والآلات ومعدات النقل [1].

1-3- معوقات التجارة العربية البينية

تعود أسباب تدني التجارة العربية البينية إلى عوامل سياسية و اقتصادية و هيكلية و جغرافية و غيرها، وقد لعبت هذه العوامل دورا مهما في التأثير على حجم التجارة العربية البينية، و لاشك أن إزالة هذه العوائق والحد منها سيساهم في تطورها.

1-3-1- الأسباب السياسية: لقد تحالفت الدول العربية فرادى مع معسكرات

---

1 بلقاسم طراد ، **التجارة العربية البينية و دورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر ببسكرة،الجزائر، 2013/2012، ص53.

متباينة في العالم، و تبنت معها علاقات قوية بما انعكس ذلك على علاقات الدول العربية مع بعضها البعض، و هذا بدوره أدى إلى ضعف العلاقات العربية التجارية والاقتصادية، ويمكن أن نلخص الآثار السياسية على التجارة العربية البينية في النقاط التالية[1]:

- تباين الأنظمة الاقتصادية للدول العربية، فبعضها يهمن فيها القطاع الخاص، بينما البعض الآخر يهمن فيها القطاع العام، مما يجعل آلية التعاون و التعامل بين القطاعين عبر حدود الدول غير منتجة و غير فعالة في مجال زيادة التبادل التجاري؛
- ارتباط الدول العربية سياسيا مع بقية دول العالم بروابط تحالف سياسي، و اتفاقيات اقتصادية و تجارية و مشاريع مشتركة إلى جانب تلقيها للمساعدات و المنح و القروض مع دول مختلفة، جعل العلاقات الاقتصادية و التجارية مع دول العالم أقوى من نظيرها مع الدول العربية؛
- تميز معظم الدول العربية بصغر اقتصادها، وتحكم فئة قليلة من قبل القطاع الخاص بجزء كبير من الفعاليات الاقتصادية فيها، وهذا الأمر قد ثبط من عزيمة تطور التجارة و التبادل التجاري بين الدول العربية؛
- مازلت الدول العربية تعاني من الكثير من الصعوبات و القيود من حيث حركة الأفراد و حركة رؤوس الأموال، فليس من السهل الحصول على تأشيرات إقامة أو تحويل الأموال في معظم الدول العربية[2].

1-2-3-الأسباب الاقتصادية: و يمكن تفصيلها كالآتي:

1. القيود النقدية وتتجسد في الرقابة على النقد والقيود على إجراءات التحويل و مدفوعات بنوك الدول العربية، والتشدد في إجراءات الائتمان فيما بين الدول العربية، و عدم قابلية التحويل بالنسبة لأغلب العملات العربية وتعدد أسعار الصرف[3].

2. القيود الإدارية ضعف الخبرات في آليات العمل التكميلي وتعدد الاتجاهات الإدارية وتضاربها أحيانا، وإعادة التشمين الجمركي وكثرة الوثائق الورقية غير

---

1 بلقاسم طراد ، نفس المرجع ، ص55.

2 عوض طالب ، عامر باكير، **التجارة العربية البينية الواقع والآفات المستقبلية**، متاح على الموقع:
WWW.cba.edu.ku/wtou/download / conf 3n/talib. PDF

3 أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **اقتصاديات الوطن العربي**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ، ص237-238.

الضرورية التي تتطلب مع البضاعة، و مشاكل النقل والعبور واجراءات فحص العينات والتخليص الجمركي وتكاليفه والتفتيش عند المعابر الحدودية[1] .

3.القيود الفنية التشدد في اشتراط المواصفات وتعددها لنفس المنتج وتغييرها بدون إشعار مسبق أحيانا،و طول الوقت اللازم للاعتراف بشهادة المطابقة، وطلب رخص الاستيراد والتصدير أحيانا [2].

4.القيود المالية: ميل بعض الدول العربية إلى تصدير سلعها إلى دول غير عربية بهدف الحصول على عملات حرة ، إضافة إلى قلة إقبال المؤسسات المالية العربية ومؤسسات التمويل على تشجيع تمويل التجارة العربية البينية.

5.القيود الكمية:كخضوع الا ستيراد للاتفاقيات الثنائية ورخص الا ستيراد، و لجوء بعض الدول إلى الا ستيراد من الخارج وفقا لموازنتها النقدية وكمية المتاح من النقد الأجنبي.

1-3-3- مشكلة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية: كرسوم الطوابع ورسم القنصلية، ورسوم الإحصاء وخدمات الجمارك ورسوم لها مصلحة عامة مثل الرسوم البيطرية ورسوم المرور على الطرق مما يؤثر على قيمة البضاعة وكلفتها .

و هناك أسباب أخرى تؤول دون نمو التجارة العربية البينية نذكر منها [3]:

- ضعف آليات تنفيذ القرارات و غياب صفة إلزامية التطبيق مع افتقار نصوص الاتفاقيات إلى الدقة و تحديد الهدف و الوسيلة؛
- إن طموح كل دولة لتحقيق تنمية سريعة في العديد من الدول العربية في فترة الطفرة النفطية، أدى إلى تعميق التبعية في ميادين الاستثمار و التجارة و الصناعة، بتنفيذ و إدارة و صيانة الشركات المتعددة الجنسيات؛
- إطلاق وصفات اقتصادية واحدة للدول العربية دون الأخذ بعين الاعتبار أوضاعها و احتياجاتها الاقتصادية المختلفة؛
- الأزمات و الظروف السياسية والداخلية و الإقليمية، أو انعدام الا ستقرار السياسي و الحروب الإقليمية كالعراق و سوريا و ليبيا و ...، لا يمكن أن توفر بيئة مناخ تجاري أو استثماري ملائم بالنسبة للأموال العربية أو المحلية المهاجرة؛

---

[1] رسلان خضور،**تطور التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية** ،المجلد 28 ، العدد 33 ، متواجد على الموقع : www.Tishreen.snern.net/new2006

[2] رسلان خضور، نفس المرجع.

[3] خيرة بلقاسم فيلالي ، **دور برنامج تمويل التجارة العربية في تطوير التجارة العربية البينية(1980-2010)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2012/2011، ص217.

• تشابه الهياكل الاقتصادية و الإنتاجية و الاجتماعية مما أدى إلى محدودية القاعدة الإنتاجية وبالتالي تشابه الصناعات التصديرية في الوقت الذي تركز فيه الدول العربية على زيادة صادراتها، جعل العلاقة التجارية البينية تنافسية لا تكاملية.

ثانيا: تطور التجارة العربية البينية و النمو الاقتصادي .

سنحاول في هذا المحور تحليل تطور التجارة العربية البينية خلال فترة الدراسة وذلك من خلال:

2-1- تقييم التجارة العربية البينية.

شهد عقد التسعينات ركود النمو الاقتصادي العربي بسبب تدهور أسعار النفط، وهذا ما يؤكد الارتباط الكبير بين النمو الاقتصادي العربي وأسعار النفط العالمية، فالنمو الاقتصادي العربي يتأثر كثيرا بالصدمات الخارجية، وقد بلغ متوسط النمو الاقتصادي العربي خلال الفترة 1990-1995 نحو 1,8 %[1]، وهي الفترة التي شهدت خلالها الاقتصاديات العربية بداية التحول إلى اقتصاد السوق وما ترتب عليه من إعطاء دور جديد للدولة وللقطاع الخاص في دفع عجلة النمو الاقتصادي، فقد كان للانسحاب التدريجي للدولة من النشاط الاقتصادي من جهة، وانخفاض أسعار البترول وتواضع حجم التجارة في المنطقة العربية إضافة إلى كارثة حرب الخليج من جهة أخرى الأثر السلبي على معدلات النمو الاقتصادي المحققة، وكانت هذه الفترة من أسوأ الفترات التي عرفتها الاقتصاديات العربية من حيث معدلات النمو الاقتصادي المحققة .

ومع مطلع الألفية الجديدة وحتى عام 2013 كان النمو الاقتصادي العربي أسرع منه في عقد التسعينات، و في المقابل نمو للتجارة العربية وفي الجدول الموالي سوف نرى تطور النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي والتجارة العربية البينية والإجمالية:

[1] ميلود وعيل، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها، حالة الجزائر، مصر، السعودية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2014/2013، ص 115.

جدول رقم(2): تطور النمو الاقتصادي و التجارة العربية البينية والإجمالية خارج الإقليم خلال الفترة 2000 إلى 2013.

السنوات	GDP(م دولار)	التجارة البينية(م دولار)	التجارة العربية خارج الإقليم (م دولار)
2000	715,908	34,021.5	361,761.5
2001	706,086	39,298.0	369,935.0
2002	713,558	46,525.0	381,229.0
2003	794,195	61,941.0	456,960.0
2004	948,360	79,654.0	615,768.0
2005	1,152,540	102,370.0	807,520.0
2006	1,370,621	124,157.0	965,964.0
2007	1,585,625	158,527.0	1,173,659.0
2008	1,993,963	166,438.0	1,575,496.0
2009	1,743,241	172,599.0	1,167,819.0
2010	2,027,258	186,887.9	1,380,256.1
2011	2,389,234	201,680.9	1,737,492.1
2012	2,633,529	218,009.0	1,930,426.0
2013	2,734,061	227,240.9	1,966,089.1

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات الدراسة.

التجارة الإجمالية للدول العربية خارج الإقليم = التجارة العربية الإجمالية – التجارة العربية البينية

بالاطلاع على الجدول رقم (02) يتبين لنا أن الناتج المحلي الخام حقق نمو خلال الفترة المدروسة من سنة 2000، حيث كان يبلغ الناتج المحلي الإجمالي آن ذاك 715908 مليون دولار، إلى سنة 2008 حيث بلغ 1993963 مليون دولار حيث الأزمة العالمية ، التي كان لها الأثر السلبي على الاقتصاد العالمي، و مع حلول سنة 2009 رجع إلى النمو ليصل في سنة 2013 إلى 2734061 مليون دولار، في المقابل نلاحظ أن كل من التجارة العربية البينية و الإجمالية خارج الإقليم حققت نفس الشيء إذ بلغت 34021.5 مليون دولار و 361761.5 مليون دولار على التوالي، إذ تصل في سنة 2008 إلى 166438 مليون دولار و 1575496 مليون دولار على

التوالي ، ثم لتواصل النمو لتصل في سنة 2013 إلى 227240.9 مليار دولار و 1966089.1 مليار دولار.

2-2- تحليل تطور التجارة العربية البينية و النمو الاقتصادي للجزائر

يبين الجدول رقم (3) تطور التجارة العربية البينية و النمو الاقتصادي للجزائر للفترة 2000 إلى 2013.

جدول رقم(3): تطور النمو الاقتصادي و التجارة العربية البينية للجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2013

السنوات	GDP(مليار دولار)	التجارة البينية(مليار دولار)
2000	54,508	660.3
2001	55,146	590.0
2002	56,947	936.0
2003	68,017	1,116.0
2004	85,333	1,485.0
2005	103,066	1,590.0
2006	117,220	1,802.0
2007	135,032	2,240.0
2008	171,756	3,350.0
2009	138,126	2,880.8
2010	161,947	3,439.5
2011	199,070	4,812.1
2012	204,331	5,158.5
2013	210,183	6,237.8

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعدة سنوات أنظر الملحق رقم 02.

بالاطلاع على الجدول رقم (3) يتبين لنا أن الناتج المحلي الخام حقق نمو خلال الفترة المدروسة من سنة 2000 حيث كان يبلغ الناتج المحلي الإجمالي آن ذاك 54508 مليون دولار، إلى سنة 2008 حيث بلغ 171756 مليون دولار حيث الأزمة العالمية

، التي كان لها الأثر السلبي على الاقتصاد العالمي ، و مع حلول سنة 2009 رجع إلى النمو ليصل في سنة 2013 إلى 210183 مليون دولار، في المقابل نلاحظ أن التجارة العربية البينية للجزائر حققت نفس الشيء إذ بلغت 660.3 مليون دولار في سنة 2000، لتصل في سنة 2008 إلى 33550 مليون دولار، ثم لتواصل النمو لتصل في سنة 2013 إلى 6237.8 م دولار.

فالملاحظ هنا وجود علاقة ايجابية إذ تنمو هذه المؤشرات معا ، ويرجع ذلك لارتباط اقتصاد الجزائر بأسعار النفط درجة أولى ، و عدم تنوع الصادرات الجزائرية و اعتمادها بنسبة كبيرة على النفط.

ثالثا: الإطار النظري للدراسة القياسية (تقديم النموذج القياسي المستخدم في الدراسة):

تعددت الدراسات الساعية لقياس أثر التجارة البينية على النمو الاقتصادي، كما تنوعت الطرق القياسية المستخدمة لتحقيق هذا الهدف، و تبعا لذلك فقد تعددت النتائج التي توصل إليها الباحثون، وقد أظهرت معظم الدراسات الأثر الإيجابي للتجارة البينية على النمو الاقتصادي، و يتباين حجم هذا الأثر بين الدول نتيجة لاختلاف العوامل الخاصة بكل دولة على حده، ولتوضيح ما سبق سيتم التطرق من خلال هذا المحور إلى محاولة المساهمة في تحديد طبيعة هذا الأثر من خلال دراسة قياسية بالاعتماد على أحدث البيانات الإحصائية المتاحة من خلال دراسة الأثر على إجمالي الدول العربية ثم على الجزائر.

و تتمثل منهجية الدراسة المستخدمة في محاولة قياس، أثر التجارة العربية البينية على النمو الاقتصادي في تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد، انطلاقا من توظيف دالة الإنتاج (كوب- دوجلاص)، ومن أجل تقديم النموذج القياسي المستخدم تم تقسيم هذا المطلب إلى ما يلي :

- تحديد النموذج المستخدم في الدراسة و التعريف بمتغيراته؛
- تحديد المتغيرات الاقتصادية الأولية المستخدمة في حساب متغيرات النموذج؛
- مصادر بيانات الدراسة.
- اختيار العينات المستخدمة في الدراسة.

3-1- تحديد النموذج المستخدم في الدراسة و التعريف بمتغيراته: تعتمد هذه الدراسة على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وهذا انطلاقا من توظيف دالة الإنتاج (كوب-دوجلاص)، لقياس أثر التجارة العربية البينية على النمو الاقتصادي و المعبر عنه بالناتج المحلي الإجماليGDP خلال الفترة 2000 إلى 2013 ، و سيتم تقدير الدالة باستخدام التجارة العربية البينية CINT (العمل) ، و التجارة العربية خارج الإقليم العربي CEXT (كعوامل إنتاج)

وعليه يمكن التعبير عن النموذج انطلاقا من الشكل الآتي التالي:

$$GDP = f(CINT, C\text{-}EXT, e) \quad \ldots\ldots (1)$$

و يمكن كتابة المعادلة و فق الصيغة التالية:

$$GDP = A\ CINT^{\alpha 1}\ CEXT^{\alpha 2}\ e^{\sum} \quad \ldots\ldots (2)$$

حيث $\alpha 1 + \alpha 2 = 1$ (افتراض ثبات الغلة).

إن هذا النموذج يسمح بتجنب مشكلة عدم التباين و التي يعني وجودها تغير التباين مع تغير المشاهدات، الأمر الذي يقود إلى نتائج غير كفؤة (Intriligator,1987) ، كما يساعد هذا النموذج في تجنب مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، والتي تعني و جود ترابط بين المتغيرات المستخدمة في تفسير المتغير التابع، مما يعطي قوة تفسيرية للنموذج على ا لرغم م انخفاض أهمية المتغيرات المستخدمة حسب اختبار t ، بحيث يصبح القرار المتخذ لقبول فرض العدم أو رفضه غير صحيح، بالإضافة إلى حساسية النموذج لأدنى تغير في البيانات. و بإدخال (log) على المعادلة رقم (2) نحصل على :

$$\log(GDP) = \alpha 0 + \alpha 1 \log(CINT) + \alpha 2 \log(CEXT) + \mu \quad \ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث تشير $\alpha 0$ إلى المقدار الثابت، وتشير كل من $\alpha 1$ و $\alpha 2$ إلى مرونة التجارة العربية البينية و التجارة العربية خارج الإقليم العربي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

بينما يشير μ إلى حد الخطأ في المعادلة.

تقوم هذه الدراسة على تقدير العلاقة بين المتغير التابع (GDP) log و المتغيرات المستقلة log(CINT) و log(CEXT) ، وفقا لأ سلوب الا نحدار الخ طي المت عدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) ، و يأخذ النموذج الشكل التالي:

$$\log(GDP) = \alpha 0 + \alpha 1 \log(CINT) + \alpha 2 \log(CEXT) \quad \ldots\ldots (4)$$

و باستخدام برنامج SPSS[1] ، يمكن التعبير عن النموذج بالعبارة التالية:

$$LGDP = C1 + C(2)^{*} LCINT + C(3)^{*} LCEXT \quad \ldots\ldots (5)$$

حيث : LGDP : لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي (المتغير التابع).

C1 و C2 و C3 : معالم النموذج (الحد الثابت و المرونات).

LCINT : لوغاريتم التجارة العربية البينية (متغير مستقل).

LCEXT : لوغاريتم التجارة العربية خارج الإقليم العربي(متغير مستقل).

[1] يعد من أهم و أشهر البرامج التي تستخدم في مجال التحليل الإحصائي للبيانات.

2-3- تحديد المتغيرات الاقتصادية الأولية المستخدمة في حساب متغيرات النموذج.

تم الاعتماد على سلاسل زمنية للمتغيرات الاقتصادية التالية:

- الناتج المحلي الإجمالي (GDP) : هو أحد المجمعات المستخدمة لقياس حجم الاقتصاد ،و يمثل قيمة إجمالي السلع و الخدمات المنتجة من طرف الوحدات المقيمة و المخصصة للاستخدام النهائي خلال فترة زمنية معينة عادة سنة، و الناتج معبر عنه بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي.

- التجارة العربية البينية (CINT) : و تمثل مجموع الصادرات البينية والواردات البينية بين الدول العربية ، معبرا عنها بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي.

- التجارة العربية خارج الإقليم العربي (CINT) : و تمثل مجموع الصادرات العربية غير البينية والواردات البينية غير البينية ، معبرا عنها بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي.

3-3- اختيار العينات المستخدمة في الدراسة.

من اجل اختبار تأثير التجارة العربية البينية على النمو الاقتصادي تم اختيار عينتان للدراسة كما يلي:

- العينة الأولى : تتعلق بمجموع الدول العربية كفضاء اقتصادي واحد.
- العينة الثانية : تتعلق بدولة الجزائر.

ولقد تم استخدام بيانات سنوية للفترة الزمنية 2000-2013 لكل متغيرات النموذج القياسي بالاعتماد على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات الدراسة.

رابعا: الإطار التطبيقي للدراسة القياسية (عرض و تحليل نتائج المساهمة القياسية):

انطلاقا من البيانات الإحصائية ، وباستخدام البرنامج الإحصائي SPSS تم تقدير نموذج الانحدار اخطي المتعدد، والذي تم توصيفه سابقا و هذا بالنسبة لكل عينة من العينات المختارة، و من أجل عرض وتحليل نتائج المساهمة القياسية و المتعلقة بتحديد أثر التجارة العربية البينية على النمو الاقتصادي ، ويتناول هذا المطلب :

- ملخص النتائج الإحصائية لعملية التقدير،
- أثر إجمالي التجارة العربية البينية على النمو الاقتصادي العربي؛
- أثر التجارة العربية البينية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

1-4- ملخص النتائج الإحصائية لعملية التقدير

جاءت نتائج التقدير بالنسبة للدول العربية (إجمالي الدول العربية) وكل من الجزائر، الإمارات العربية المتحدة و السودان، كما هو موضح بالجدول الموالي:

الجدول رقم (4) : نتائج تقدير تأثير التجارة العربية البينية على النمو الاقتصادي.

الدول	الحد الثابت	معاملات المتغيرات المستقلة		R2(adj)	F test	D.W
	C(1)	LCINT	LCEXT			
إجمالي الدول العربية	2.866 (5.664)*	0.156- (1.128-)	0.954 (6.563)*	0.988	*453.773	0.906
الجزائر	3.299 (8.661)*	0.266 (60.005)*	0.570 (9.115)*	0.995	*1369.243	1.658

الأرقام بين القوسين تمثل قيم اختبار (t) ، * معنوي عند مستوى معنوية 5 % .

المصدر: من إعداد الباحثين و اعتمادا على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات الدراسة و باستخدام برنامج SPSS .

4-2-أثر التجارة العربية البينية على النمو الاقتصادي في إجمالي الدول العربية:

باستخدام برنامج SPSS و بالاعتماد على بيانات العينة المتعلقة بإجمالي الدول العربية خلال الفترة 2000 إلى 2013، و حسب نتائج الجدول السابق ، و بالا ستناد إلى اختبار (t) ؛ ثبتت معنوية معامل الانحدار ماعدا للمتغير التجارة البينية غير معنوي ، و بالتالي فان هذا المتغير (التجارة البينية) ليس له المقدرة على تفسير المتغير التابع بالرغم من معنوية F المحسوبة (453.773) أكبر من F المجدولة .

و يأخذ النموذج الانحداري المعادلة الخطية بالشكل:

GDPAR=2.866-0.156CINTAR+0.954 .....(06)

تظهر نتائج النموذج ارتفاع قيمة R^2(adj) ، إذ بلغت نسبة 98.8% ، مما يعني أن المتغيرات التفسيرية المستقلة تفسر هذه النسبة من التغيرات التي تحدث للمتغير التابع.

كما أظهر اختبار (DW=0.906) و جود ا ستقلال بين ا لبواقي ؛ أي عدم ارتباط ذاتي بينها.

و بالرجوع إلى قيم المعاملات ، يتضح أن أثر التجارة العربية البينية ليس له القدرة التفسيرية للمتغير التابع النمو الاقتصادي ، وذ لك را جع للأثر الضئيل للتجارة البينية مقارنة بإجمالي التجارة العربية ، إذ تعتبر اقتصاديات ا لدول العربية في معظمها على اقتصاد الريع و النفط الموجه للخارج .

4-3- أثر التجارة العربية البينية على النمو الاقتصادي في الجزائر:

باستخدام برنامج SPSS و بالاعتماد على بيانات العينة المتعلقة بدولة الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2013 ، تم تحديد المعادلة الخاصة بقياس تأثير التجارة العربية البينية على النمو الاقتصادي كما يلي:

LGDPA=3.2999+0.266LCINTA+0.570CEXTA..... (07)

من خلال المعادلة و حسب نتائج التقدير الموضحة بالجدول (4) ، و بالاستناد إلى منهجية الاختبارات الإحصائية فقد ثبت معنوية كل معالم الانحدار، كما أثبتت نتائج القياس المعنوية الكلية لمعالم النموذج، باعتبار أن قيم الاحتمال P.value=0 المتعلقة باختبار t و اختبار F و هي أقل من مستوى المعنوية 5% ، كما تظهر نتائج التقدير أن النموذج مقبول إحصائيا بالنظر إلى قيمة معامل التحديد المعدل R2(adj) و التي بلغت 99.5 % ، كما أظهر اختبار DW عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء بالنظر إلى قيمة نتيجة الاختبار و التي تساوي 1.658 و هي معنوية.

أما بالنسبة إلى قيم المعاملات ، يتضح الأثر الإيجابي للتجارة العربية البينية على النمو الاقتصادي للجزائر، حيث تظهر النتائج أن مرونة التجارة البينية 0.266 ، وهذا الأثر وبالرغم من صغره إلا أنه إيجابي التأثير.

خاتمة:

إن مقصودنا من وراء القيام بهذه الدراسة -كما رأينا- هو دراسة العلاقة مابين التجارة العربية البينية و أثرها على النمو الاقتصادي، و بالفعل و كما رأينا في الشق النظري و التطبيقي فإن هذه الدراسة تسعى لتحقيق ما إذا كانت التجارة العربية البينية بين الدول العربية مصدر أقوى للنمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالنسبة للتجارة خارج الإقليمية أو العربية .

و قد أظهرت الدراسة التجريبية التي تناولت أثر التجارة العربية البينية على النمو الاقتصادي باستخدام نتائج الانحدار الخطي المتعدد، وجود تأثير إيجابي و معنوي إحصائيا للتجارة البينية في الجزائر ،و أما عدم معنوية التجارة البينية في الدول العربية جمعاء يرجع للنسبة الضعيفة للتجارة البينية مقارنة بالتجارة الإجمالية العربية كون أن الدول العربية نفطية و تعتمد بشكل كبير على منتوجات الريع و المحروقات، و مع ذلك تبقى النسب ضعيفة جدا، خاصة بالمقارنة مع أهمية التجارة البينية لما لها من دور في تنمية اقتصادات الدول العربية.

و عليه يمكن أن نورد جملة من التوصيات التي يمكن أن تعزز الاهتمام بالتجارة العربية البينية و مساهمتها في نمو اقتصادات الدول العربية:

– ضرورة بذل المزيد من المجهودات العربية بخصوص تنمية الاقتصاديات العربية و تقوية العلاقات العربية؛

– و جوب حصر المزايا التنافسية للاقتصاد العربي و العمل على تنميتها و إعطائها الأولوية في البرامج التنموية المختلفة، لذا و جب الاهتمام ببحوث التطوير والأبحاث العلمية ؛

– السعي إلى تذليل العقبات التي تعترض طريق التجارة العربية البينية من أجل قيام التجارة بدورها الطبيعي كمحرك للتنمية و محفز للاستثمار، و لا شك بأن هذا يتطلب جهودا جماعية و إجراءات و تدابير تكفل توفير الأطر القانونية و الهيا كل التنظيمية و الخدمات المساندة، وتفعيل و تنشيط ما هو قائم عمليا من جوا نب التعاون بين الدول العربية و ربط ذلك في إطار محدد المعالم قادر على توثيق مختلف جوانب التعاون العربي؛

– لابد من العمل جديا على تفعيل دور مؤسسات العمل العربي المشترك بحيث يتم ذلك على أساس المصالح المشتركة و تحديد الأطر الزمنية للإجراءات المطلوبة، وهذا يتطلب التزاما بالجانب الاقتصادي والتنموي و التجاري من العمل المشترك، على ضرورة الإيمان بان التعاون و التنسيق القائمان على أسس علمية و عملية هما السبيلان لاستغلال الطاقات المتوفرة في الدول العربية.

الهوامش و المراجع:

1. عماد الليثي، **بعد نصف قرن التكامل الاقتصادي العربي**،دار النهضة العربية، القاهرة،2003.

2. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، التجارة الخارجية للدول العربية، 2001 إلى 2014.

3. بلقاسم طراد ، **التجارة العربية البينية و دورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر، 2013/2012.

4. عوض طالب ، عامر باكير، **التجارة العربية البينية الواقع والآفات المستقبلية**، متاح على الموقع:
WWW.cba.edu.ku/wtou/download / conf 3n/talib. PDF

5. أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **اقتصاديات الوطن العربي**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان،2010 .

6. رسلان خضور،**تطور التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية** ،المجلد 28 ، العدد 33 ، متواجد على الموقع :
www.Tishreen.snern.net/new2006

7. خيرة بلقاسم فيلالي ، **دور برنامج تمويل التجارة العربية في تطوير التجارة العربية البينية(2010-1980)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2012/2011.

8. ميلود وعيل، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها، حالة الجزائر، مصر، السعودية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2014/2013.